



# جدلية التحول والاستمرارية النفط بين التراجع البنيوي والاستدعاء الاستراتيجي في الأزمات الدولية

بقلم

نور نبيه جميل

باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

## للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

يشهد النظام الدولي في اللحظة الراهنة مفارقة بنيوية حادة، تتجلى في التعايش المتوتر بين خطابين متناقضين ظاهريًا: خطاب التحول الطاقوي الذي يبرز تصور بانحسار تدريجي لدور النفط ضمن اقتصاد عالمي منخفض الكربون، في المقابل خطاب الأمن الجيوسياسي الذي يعيد مع كل أزمة كبرى استحضار النفط بوصفه ركيزة لا غنى عنها في معادلات القوة والصراع، هذه المفارقة لا تعبّر عن مرحلة انتقال عابرة بقدر ما تكشف عن خلل في المقاربات النظرية التي تعاملت مع الطاقة باعتبارها متغيرًا اقتصاديًا-تقنيًا، متجاهلة تموضعها العميق داخل بنية النظام الدولي بوصفها أداة سيطرة ونفوذ.

لقد ذهبت أطروحات مؤثرة في الفكر الغربي المعاصر من إلى القول بأن العالم يتجه نحو تجاوز (جغرافيا النفط) لصالح (جغرافيا المعرفة والتكنولوجيا) مستندةً إلى تسارع الابتكار في مجالات الطاقة المتجددة وتنامي الضغوط البيئية وتحول أنماط الاستهلاك، غير أن هذه الرؤية على الرغم من وجاهتها الجزئية، تفترض ضمنيًا مسارًا خطيًا للتاريخ، تتراجع فيه أهمية الموارد التقليدية كلما تقدمت البدائل وهو افتراض يتعارض مع منطق التفاعل الدولي الذي تحكمه اعتبارات القوة وعدم اليقين.

في المقابل تكشف الأزمات الجيوسياسية لا سيما تلك المرتبطة بالمرمات الاستراتيجية مثل عن دينامية مغايرة إذ يُعاد تسييس النفط وعسكرته بوصفه موردًا استراتيجيًا حاسمًا وليس مجرد سلعة في سوق عالمية، ففي سياق التوتر يتحول النفط من عنصر ضمن معادلة اقتصادية إلى أداة ضغط وردع، قادرة على إعادة تشكيل حسابات الفاعلين الدوليين، بل وإعادة ترتيب أولويات النظام الدولي ذاته، وهنا تتبدى حدود الخطابات الليبرالية التي تراهن على الاعتماد المتبادل وتقليل الصراع، إذ يظهر أن الاعتماد على الطاقة قد يتحول، في ظل بنية فوضوية، إلى مصدر هشاشة بدلًا من أن يكون أداة استقرار، انطلاقًا من ذلك، لا يمكن مقارنة مستقبل النفط ضمن ثنائية ((الأقول أو الاستمرار))، بل من خلال جدلية مركبة تتداخل فيها مؤشرات التراجع البنيوي مع آليات الاستدعاء الاستراتيجي. فبينما يتعرض النفط لضغوط هيكلية طويلة الأمد ناتجة عن التحول الطاقوي، فإنه يحتفظ في الوقت ذاته بوظيفة حيوية في لحظات الأزمات، إذ تتقدم اعتبارات الأمن على اعتبارات الكفاءة، وتعود الدولة بوصفها الفاعل المركزي لتوظيف الموارد ضمن منطق القوة وليس السوق، وعليه يسعى هذا التحليل إلى تفكيك هذه الجدلية من خلال نقد أطروحات "نهاية النفط"، وإعادة تأطيرها ضمن منظور واقعي يربط بين الطاقة وبنية النظام الدولي، مع الاستناد إلى الحالة التطبيقية المتمثلة في التوترات حول بوصفها مختبرًا حيًا يكشف عن استمرارية النفط في قلب الصراع الدولي، حتى في زمن يُفترض أنه يشهد بدايات ما بعده وفقاً لما سبق نقسم الورقة التحليلية على نحو الآتي:-

#### أولاً: أطروحات (نهاية النفط) الأسس والمرتكزات

تُعد أطروحات (نهاية النفط) من أكثر السرديات حضورًا في أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي عبر العقود الأخيرة، إذ لم تعد تُطرح بوصفها توقعًا بعيد المدى، بل كتحول بنيوي قيد التحقق يعيد تشكيل طبيعة النظام الدولي ومحددات القوة فيه. وتنطلق هذه الأطروحات من فرضية مركزية مفادها أن العالم يشهد انتقالًا تاريخيًا من نموذج

طاقوي قائم على الوقود الأحفوري إلى نموذج بديل متعدد المصادر، تقوده الابتكارات التكنولوجية والضغط البيئية والتحول في أنماط الإنتاج والاستهلاك وبهذا المعنى، فإن الحديث عن (نهاية النفط) لا يقتصر على تراجع مورد اقتصادي، بل يمتد ليشمل إعادة تعريف العلاقة بين الطاقة والقوة، بل وحتى إعادة رسم الجغرافيا السياسية ذاتها.

ضمن هذا السياق، برزت مساهمات فكرية حاولت تأطير هذا التحول ضمن سردية متماسكة، لعل أبرزها ما طرحه جيريمي ريفكين، الذي يرى أن التزاوج بين الثورة الرقمية والطاقة المتجددة سيؤدي إلى تفكيك النماذج التقليدية لإنتاج وتوزيع الطاقة، بما يفضي إلى تآكل مركزية النفط وانحسار النفوذ الجيوسياسي للدول التي تستند قوتها إلى الموارد الهيدروكربونية، في هذا التصور، لا يُستبدل النفط بمصدر آخر فحسب، بل يُعاد تشكيل منطق القوة ذاته، بحيث تنتقل السيطرة من امتلاك الموارد إلى إدارة الشبكات والتكنولوجيا. ويتقاطع هذا الطرح مع رؤى أخرى، مثل تلك التي يقدمها توماس فريدمان، والتي تفترض أن العالم يتجه نحو جغرافيا جديدة لا تُحددها الموارد الطبيعية بقدر ما تُحددها القدرات التكنولوجية والابتكارية، الأمر الذي يقلل تدريجيًا من أهمية النفط كمحدد استراتيجي.

إلى جانب ذلك، اكتسبت الأطروحات البيئية-المعيارية زخمًا متزايدًا، مدفوعة بتصاعد التهديدات المرتبطة بالتغير المناخي، وما رافقها من ضغوط دولية لإعادة هيكلة أنماط الطاقة، وقد لعبت مؤسسات مثل الوكالة الدولية للطاقة دورًا بارزًا في تكريس هذا الاتجاه، من خلال الدعوة إلى تقليص الاستثمار في مشاريع النفط وتسريع الانتقال نحو الحياد الكربوني، وفي هذا الإطار، لم يعد النفط يُنظر إليه فقط كمورد قابل للاستبدال، بل كمصدر يتعارض مع منظومة القيم والمعايير الدولية الناشئة، الأمر الذي يضفي على مسألة التخلي عنه بعدًا أخلاقيًا وسياسيًا يتجاوز الحسابات الاقتصادية التقليدية.

كما تستند هذه الأطروحات إلى تحولات ملموسة في بنية سوق الطاقة العالمية، إذ أدت التطورات التكنولوجية مثل استخراج النفط الصخري وتحسين كفاءة الاستهلاك إلى توسيع قاعدة العرض وتقليص مخاوف الندرة التي طالما منحت النفط وزنه الاستراتيجي. ووفق هذا المنظور، فإن تزايد الوفرة وتنوع مصادر الطاقة من شأنه أن يحد من قدرة الدول على توظيف النفط كأداة نفوذ، ويُخضعه بشكل أكبر لمنطق السوق والمنافسة، بدلًا من منطق القوة والسيطرة، غير أن القاسم المشترك بين هذه المقاربات يكمن في افتراض ضمني مفاده أن التحول الطاقوي يسير في مسار خطي تراكمي، بحيث يؤدي تراكم البدائل إلى إزاحة النفط تدريجيًا من مركز النظام الدولي. كما تفترض هذه الرؤى أن منطق الاقتصاد المتمثل في الكفاءة والتكلفة سيتفوق في نهاية المطاف على منطق السياسة، وأن الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة سيُفضي إلى تقليص دوافع الصراع. إلا أن هذه الافتراضات، على الرغم من وجاهتها النظرية، تظل رهينة سياق مثالي يفترض استقرارًا نسبيًا في النظام الدولي، ويُغفل ديناميات القوة وعدم اليقين التي تحكم سلوك الدول، خصوصًا في لحظات الأزمات والصراعات.

ومن هنا، فإن أطروحات نهاية النفط تعبر عن اتجاه حقيقي في التحول الطاقوي، لكنها في الوقت ذاته تميل إلى تحويل هذا الاتجاه إلى حتمية تاريخية، متجاهلة أن الموارد لا تفقد أهميتها فقط بسبب توافر البدائل، بل تبقى فاعلة بقدر ما تحتفظ بقدرتها على التأثير في حسابات الأمن والصراع، وهذا ما يجعل اختبار هذه الأطروحات لا يتم في سياق التحولات التدريجية، بل في لحظات الانكشاف الجيوسياسي، كما هو الحال في التوترات المرتبطة بـ مضيق هرمز، إذ يتبين أن النفط، رغم كل مؤشرات التراجع، لا يزال قادرًا على العودة إلى مركز الفعل الدولي بوصفه أداة استراتيجية لا يمكن تجاوزها بسهولة.

### ثانياً: نقد أطروحات (نهاية النفط)- حدود التفسير وإشكاليات الافتراض

على الرغم من الزخم النظري الذي اكتسبته أطروحات نهاية النفط فإن اختبارها في سياق التحليل الجيوسياسي يكشف عن حدود تفسيرية واضحة، تعود في جوهرها إلى طبيعة الافتراضات التي تنطلق منها، والتي تميل في كثير من الأحيان إلى تبسيط العلاقة المعقدة بين الطاقة والقوة، فهذه الأطروحات، وإن نجحت في التقاط اتجاهات التحول في بنية النظام الطاقوي، إلا أنها أخفقت في استيعاب كيفية اشتغال هذا النظام داخل بيئة دولية تتسم بالفوضوية وعدم اليقين، إذ لا تُحسم التحولات وفق منطق الكفاءة الاقتصادية وحده، بل وفق اعتبارات الأمن والبقاء.

أولى الإشكاليات التي تواجه هذه الأطروحات تتمثل في ما يمكن تسميته بـ الاختزال التكنولوجي، إذ يُفترض أن التقدم في مجالات الطاقة المتجددة كفيلاً، بحد ذاته، بإزاحة النفط من موقعه المركزي غير أن هذا الافتراض يغفل حقيقة أن التكنولوجيا لا تعمل في فراغ، بل تُعاد صياغتها وتوجيهها ضمن بنى القوة القائمة وهنا يمكن استحضار الطرح الواقعي كما بلوره كينيث والتز، الذي يؤكد أن بنية النظام الدولي بما تنطوي عليه من فوضوية وتنافس تفرض على الدول إعادة توظيف الموارد والتقنيات بما يخدم أمنها القومي، لا بما يتوافق بالضرورة مع منطق الكفاءة أو الابتكار وعليه، فإن التحول الطاقوي لا يُفضي تلقائياً إلى تقليص الصراع، بل قد يعيد إنتاجه ضمن أدوات جديدة.

الإشكالية الثانية ترتبط بما يمكن وصفه بـ التفاؤل المعياري الذي يفترض أن الضغوط البيئية والالتزامات الدولية ستدفع الدول إلى التخلي التدريجي عن النفط، حتى على حساب مصالحها الاستراتيجية غير أن هذا التصور يتجاهل الطبيعة الانتقائية لسلوك الدول، إذ تُظهر التجارب أن الالتزام بالمعايير الدولية يظل مشروطاً بمدى توافقه مع اعتبارات القوة ففي لحظات الأزمات، تتراجع الأولويات البيئية لصالح ضرورات الأمن والاستقرار ويُعاد استدعاء الموارد التقليدية، وعلى رأسها النفط، بوصفها أدوات موثوقة يمكن الاعتماد عليها. وهنا يتجلى التوتر بين منطق الشرعية البيئية ومنطق الضرورة الاستراتيجية، وهو توتر لم تنجح أطروحات نهاية النفط في حله نظرياً.

أما الإشكالية الثالثة، فتتمثل في الخلط بين التراجع الاقتصادي والتراجع الاستراتيجي إذ تفترض العديد من هذه الأطروحات أن انخفاض حصة النفط في مزيج الطاقة العالمي يعني بالضرورة تراجع أهميته في السياسة الدولية غير أن هذا الاستنتاج يتجاهل أن الأهمية الاستراتيجية لأي مورد لا تُقاس فقط بحجمه النسبي، بل بدرجة تأثيره في استقرار النظام الدولي. فحتى مع تنوع مصادر الطاقة، يظل النفط يتمتع بخصائص فريدة، من حيث كثافة الطاقة، وسهولة النقل، واعتمادية البنية التحتية العالمية عليه، ما يجعله موردًا حساسًا يمكن أن يؤدي أي اضطراب في تدفقه إلى إحداث صدمات واسعة النطاق.

وتتضح هذه الحقيقة بشكل جلي في الأزمات المرتبطة بالممرات الاستراتيجية، إذ تتحول الجغرافيا إلى عامل حاسم في إعادة إنتاج أهمية النفط. فالتوترات حول مضيق هرمز تكشف أن السيطرة على نقاط الاختناق قادرة على تحويل الوفرة الظاهرية إلى ندرة فعلية، بما يعيد النفط إلى صدارة الحسابات الاستراتيجية وفي هذا السياق، تُظهر الجمهورية الإسلامية الإيرانية كيف يمكن لدولة تمتلك تفوقًا تقليديًا في موازين القوة و أن توظف موقعها الجغرافي لخلق تأثير غير متكافئ، في حين تسعى الولايات المتحدة إلى تأمين تدفق الطاقة بوصفه جزءًا لا يتجزأ من استقرارها واستقرار النظام الدولي الذي تستند إليه هيمنتها.

ومن زاوية نظر أوسع، تكشف هذه المعطيات عن خلل منهجي في أطروحات نهاية النفط، يتمثل في افتراضها الضمني لإمكانية فصل الاقتصاد عن السياسة، أو على الأقل تقليص تأثير الثانية على الأولى غير أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، إذ تتداخل الأسواق مع الاستراتيجيات، وتتحول الموارد إلى أدوات في صراع الإيرادات بين الدول وهنا يمكن القول إن النفط، حتى في ظل تراجع نسبي في أهميته الاقتصادية، يكتسب قيمة مضاعفة بوصفه موردًا استراتيجيًا يُستخدم في إدارة الأزمات وإعادة تشكيل موازين القوة.

بناءً على ذلك، لا يمكن اعتبار أطروحات نهاية النفط خاطئة بالكامل، لكنها تظل قاصرة عن تفسير السلوك الدولي في سياقاته الحرجة فهي تلتقط اتجاهًا حقيقيًا نحو التحول الطاقوي، لكنها تُخطئ حين تفترض أن هذا التحول سيؤدي إلى إزاحة النفط من معادلات القوة. والحال أن ما نشهده ليس نهاية النفط، بل إعادة تعريف لوظيفته ضمن نظام دولي أكثر تعقيدًا، إذ يتراجع دوره في أوقات الاستقرار، ليعود بقوة في لحظات الأزمات، بوصفه أحد أهم أدوات التأثير الاستراتيجي.

### ثالثًا: الاستدعاء الاستراتيجي للنفط- قراءة تطبيقية في أزمة مضيق هرمز

تكشف الأزمات الدولية، على نحو أكثر وضوحًا من فترات الاستقرار، عن البنية الحقيقية للعلاقات بين الموارد والقوة، إذ تتراجع الخطابات التحولية لصالح منطق الضرورة الاستراتيجية. وفي هذا السياق، تمثل التوترات المرتبطة بمضيق هرمز نموذجًا تحليليًا بالغ الأهمية لفهم كيفية استدعاء النفط مجددًا إلى قلب التفاعلات الدولية، رغم كل ما يُقال عن تراجع بنيوي. فالمضيق، بوصفه أحد أهم الممرات الحيوية لتدفق الطاقة عالميًا، لا يُجسد فقط أهمية الجغرافيا، بل يكشف عن استمرار تلازمها مع منطق القوة في النظام الدولي.

إن منطق الاستدعاء الاستراتيجي يفترض أن الموارد قد تتراجع أهميتها النسبية في أوقات معينة، لكنها تحتفظ

بإمكانية العودة الفورية إلى مركز الفعل عند تعرض النظام لصدمة أو تهديد. وهذا ما ينطبق على النفط في الحالة الراهنة، إذ يتحول من سلعة تخضع لمنطق السوق إلى أداة ضغط تُستخدم ضمن حسابات الردع والتوازن وفي هذا الإطار، تُظهر الجمهورية الإسلامية الإيرانية قدرة لافتة على توظيف موقعها الجغرافي المطل على المضيق لتحويله إلى رافعة استراتيجية، بما يعوّض نسبيًا اختلال موازين القوة التقليدية بينها وبين خصومها. فمجرد التلويح بإمكانية تعطيل الملاحة في هذا الممر يخلق حالة من عدم اليقين في الأسواق العالمية، ويعيد إدخال النفط بوصفه عنصرًا حاسمًا في حسابات الأمن الدولي.

في المقابل، يعكس سلوك الولايات المتحدة قلقًا عميقًا لطبيعة هذه المعادلة، إذ لا يقتصر اهتمامها بالمضيق على كونه شريانًا اقتصاديًا، بل يتجاوز ذلك ليشمل الحفاظ على النظام المفتوح الذي تقوم عليه التجارة العالمية فحرية الملاحة، في هذا السياق، ليست مجرد مبدأ قانوني، بل هي أداة استراتيجية تضمن استمرارية الهيمنة وتمنع الخصوم من توظيف الجغرافيا كسلاح. ومن ثم، فإن الحضور العسكري والسياسي في محيط المضيق يعكس تداخلًا واضحًا بين منطق الطاقة ومنطق الأمن، بما يؤكد أن النفط لا يزال جزءًا لا يتجزأ من بنية القوة العالمية.

ومن زاوية تحليلية أعمق، يمكن القول إن أزمة مضيق هرمز تعيد إنتاج مفهوم نقاط الاختناق بوصفها عناصر حاسمة في الجيوبوليتيك المعاصر فحتى في ظل تنوع مصادر الطاقة، تظل حركة هذه الموارد محكومة بممرات محدودة يمكن التحكم بها أو تهديدها، ما يمنح الدول التي تسيطر عليها قدرة غير متكافئة على التأثير وهنا تتجلى مفارقة أساسية، فكلما اتجه العالم نحو تنوع مصادر الطاقة، ازدادت حساسيته تجاه اضطرابات تدفقها، لأن تعقيد الشبكات يزيد من هشاشتها، بدلًا من أن يلغي المخاطر.

علاوة على ذلك، تكشف هذه الحالة عن تحول نوعي في وظيفة النفط، إذ لم يعد مجرد مورد يُتنافس عليه، بل أصبح أداة تفاعلية تُستخدم في إدارة الأزمات، فالدول لا تسعى فقط إلى تأمين إمداداته، بل إلى توظيفه ضمن استراتيجيات الردع غير المتماثل، كما في حالة الصراع الحالي في المنطقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية أو ضمن استراتيجيات الضبط والاستقرار، كما في حالة الولايات المتحدة. وهذا التحول يعكس انتقال النفط من كونه عنصرًا في معادلة الاقتصاد السياسي إلى كونه جزءًا من معادلة الأمن الاستراتيجي.

وفي ضوء ذلك، يمكن فهم التوترات حول المضيق ليس فقط كصراع إقليمي، بل كاختبار لقدرة النظام الدولي على إدارة الاعتماد المتبادل في ظل بيئة فوضوية، فبينما يفترض الخطاب الليبرالي أن الاعتماد المتبادل يقلل من احتمالات الصراع، تُظهر هذه الأزمة أن هذا الاعتماد قد يتحول إلى مصدر هشاشة، يُستغل من قبل الفاعلين لفرض إرادتهم أو تحسين مواقعهم التفاوضية ومن هنا، فإن النفط لا يفقد أهميته مع تنوع مصادر الطاقة، بل يكتسب بُعدًا إضافيًا بوصفه عنصرًا في لعبة القوة، تتحدد قيمته بمدى تأثيره في استقرار النظام الدولي.

وعليه، فإن الاستدعاء الاستراتيجي للنفط في أزمة مضيق هرمز لا يمثل حالة استثنائية، بل يعكس نمطًا متكررًا في العلاقات الدولية، إذ تعود الموارد التقليدية إلى الواجهة كلما تعرّض النظام لهزات كبرى وهذا ما يقوّض الفرضيات التي تفترض تراجعًا خطيًا لدور النفط، ويؤكد أن أهميته لا تُقاس فقط بحجمه في السوق، بل بقدرته

على إعادة تشكيل سلوك الدول في لحظات الأزمات، اذ يتقدم منطق القوة على كل ما سواه.

#### رابعاً: الاستنتاج العام

تكشف المعالجة السابقة أن الجدل حول نهاية النفط لا يمكن حسمه ضمن ثنائية حادة بين الأفول والاستمرار، بل ينبغي مقارنته ضمن إطار جدلي أكثر تعقيداً، تتداخل فيه ديناميات التحول البنيوي مع أنماط الاستدعاء الاستراتيجي فبينما تشير المؤشرات الاقتصادية والتكنولوجية إلى تراجع نسبي في مركزية النفط على المدى الطويل، تؤكد التفاعلات الجيوسياسية لا سيما في بؤر التوتر مثل مضيق هرمز أن هذا المورد لم يفقد وظيفته الحيوية، بل أعاد تموضعه ضمن معادلة أكثر حساسية وتعقيداً.

وبعبارة أكثر دقة، لا يشهد النظام الدولي نهاية النفط، بل انتقاله من حالة الهيمنة المستقرة إلى حالة الأهمية الحرجة المشروطة بالأزمات. ففي أوقات الاستقرار، يتراجع حضوره لصالح بدائل الطاقة وخطابات التحول، أما في أوقات الأزمات، فإنه يعود ليشكل محوراً أساسياً في حسابات القوة، بما يعكس استمرار خضوع الطاقة لمنطق الأمن قبل الاقتصاد وفق ذلك تُظهر سيناريوهات مستقبلية (بين التحول والاستدعاء في النظام الطاقوي الدولي). لا يمكن استشراف مستقبل النفط ضمن مقاربة خطية تفترض مساراً واحداً محدداً، بل يتطلب الأمر تبني منظور احتمالي يأخذ في الاعتبار تفاعل العوامل التكنولوجية والاقتصادية مع المحددات الجيوسياسية. وفي هذا السياق، يمكن تصور ثلاثة مسارات تحليلية رئيسية، لا بوصفها بدائل منفصلة، بل كاتجاهات متداخلة قد تتقاطع أو تتناوب وفق تطور البيئة الدولية.

يتمثل المسار الأول في ما يمكن تسميته بـ الاستمرارية المتحولة، وهو السيناريو الأكثر اتساقاً مع المعطيات الراهنة ففي ظل هذا المسار، يستمر النفط في أداء دور محوري داخل النظام الدولي، لكن ضمن بنية طاوقية أكثر تنوعاً، اذ تتراجع هيمنته الكمية لصالح مصادر بديلة، دون أن يفقد وظيفته الاستراتيجية. فالتقدم في مجال الطاقة المتجددة لا يؤدي إلى إزاحة النفط، بل إلى إعادة توزيعه داخل مزيج الطاقة العالمي، بما يجعله أقل حضوراً في أوقات الاستقرار، وأكثر تأثيراً في لحظات الأزمات وفي هذا الإطار، تظل الممرات الحيوية مثل مضيق هرمز نقاط ارتكاز أساسية في الجيوبوليتيك المعاصر، اذ تستمر قابليتها للتسييس والعسكرة، بما يعكس بقاء الجغرافيا عاملاً حاسماً في تحديد قيمة الموارد. ويعني ذلك أن النظام الدولي يتجه نحو نمط هجين، تتعايش فيه مصادر الطاقة المختلفة، دون أن يُفضي ذلك إلى تقليص الصراع، بل إلى إعادة تشكيله ضمن مستويات أكثر تعقيداً.

أما المسار الثاني، فيتمثل في التسارع التحولي، الذي يفترض أن الضغوط البيئية والتطورات التكنولوجية قد تدفع نحو انتقال أكثر سرعة وحسماً بعيداً عن النفط في هذا السيناريو، تتراجع أهمية النفط ليس فقط اقتصادياً، بل وجيوسياسياً، نتيجة انخفاض الاعتماد عليه في القطاعات الحيوية، وتوسع الاعتماد على مصادر طاقة محلية ومتجددة. غير أن تحقق هذا المسار يظل مشروطاً بجملة من العوامل، في مقدمتها استقرار النظام

الدولي، وتوافر بيئة تعاونية تسمح بنقل التكنولوجيا وتقاسم تكاليف التحول فغياب هذه الشروط، أو تعرضها للاهتزاز، كفيل بإبطاء هذا المسار أو حتى تعطيله. كما أن هذا السيناريو يفترض، ضمنياً، قدرة الدول على تجاوز اعتبارات الأمن التقليدي، وهو افتراض لا تدعمه التجارب التاريخية، إذ تميل الدول إلى إعادة ترتيب أولوياتها لصالح الموارد الموثوقة في أوقات عدم اليقين.

في المقابل، يبرز المسار الثالث بوصفه الارتداد الجيوسياسي، وهو السيناريو الذي تفرضه ديناميات التصعيد والصراع في النظام الدولي ففي حال تصاعد التوترات بين القوى الكبرى أو الإقليمية، يُعاد استدعاء النفط بقوة إلى مركز التفاعلات، ليس فقط كمورد اقتصادي، بل كسلاح مؤثر استراتيجياً وفي هذا السياق، تتحول الممرات البحرية إلى ساحات صراع مفتوحة، ويكتسب التحكم في تدفقات الطاقة أهمية تفوق بكثير حجمها الاقتصادي. وتُظهر التوترات المرتبطة بمضيق هرمز كيف يمكن لفاعل إقليمي مثل إيران أن يوظف موقعه الجغرافي لإنتاج تأثير غير متكافئ، في حين تسعى الولايات المتحدة إلى احتواء هذا التأثير عبر أدوات عسكرية وسياسية. وفي ظل هذا السيناريو، لا يتراجع النفط، بل يستعيد مركزية حادة، وتتحول الطاقة إلى أحد أبرز محددات الاستقطاب الدولي، بما يعيد إنتاج أنماط صراعية أقرب إلى منطق أمن الموارد.

وعليه، فإن هذه السيناريوهات الثلاثة لا تعكس مسارات متناقضة بقدر ما تعبر عن أوجه مختلفة لواقع واحد، يتسم بالتعقيد والتداخل فقد يشهد النظام الدولي، في لحظة معينة، ملامح من الاستمرارية المتحولة، قبل أن ينزلق نحو الارتداد الجيوسياسي تحت ضغط أزمة كبرى، أو يحقق تقدماً جزئياً نحو التسارع التحولي في سياقات مستقرة وهذا ما يؤكد أن مستقبل النفط لا يتحدد بعامل واحد، بل بتفاعل مستمر بين قوى التحول وقوى الاستمرارية، في إطار نظام دولي لا يزال محكوماً بمنطق القوة بقدر ما هو متأثر بمنطق السوق.

## الاستنتاجات

في ضوء ما سبق يمكن صياغة الاستنتاجات على النحو الآتي:

أولاً: إن النفط سيظل في المدى المنظور، عنصراً مركزياً في بنية النظام الدولي، ليس بسبب هيمنته المطلقة على مزيج الطاقة، بل بسبب حساسيته العالية وقدرته على إحداث تأثيرات نظامية واسعة فالموارد لا تُقاس أهميتها فقط بحصتها الكمية، بل بمدى انعكاسها على استقرار النظام، وهو ما ينطبق بوضوح على النفط.

ثانياً: إن الممرات الاستراتيجية ستزداد أهمية، بوصفها نقاط ارتكاز في الجيوبوليتيك الطاقوي وتُعد حالة مضيق هرمز مثلاً نموذجياً على كيفية تحوّل الجغرافيا إلى أداة قوة، إذ يمكن لدولة أن توظف موقعها لإنتاج تأثير يتجاوز قدراتها التقليدية وتعد إيران مثال على ذلك، في حين تسعى الولايات المتحدة إلى تحييد هذا التأثير عبر ضمان حرية الملاحة والحفاظ على انسيابية التدفقات لتأمين مصالحها الحيوية.

ثالثاً: إن التحول الطاقوي لن يُنهي الصراع، بل سيعيد تشكيله. فبدلاً من التنافس على مورد واحد، سيشهد النظام الدولي تعددية في بؤر التنافس، تشمل النفط، والتكنولوجيا، والمعادن النادرة، ما يزيد من تعقيد التفاعلات بدلاً من تبسيطها.

رابعاً: إن السرديات الليبرالية التي تفترض أن الاعتماد المتبادل في مجال الطاقة سيؤدي إلى تقليص الصراع تبدو محدودة التفسير، إذ تُظهر الأزمات أن هذا الاعتماد قد يتحول إلى أداة ضغط وهشاشة، تُستغل في سياق الصراع بدلاً من أن تُخفف منه.

### الخاتمة

إن التحليل السابق يقود إلى نتيجة جوهرية مفادها أن النفط لم يغادر مركز النظام الدولي، بل انتقل من كونه مصدر هيمنة مستقرة إلى أداة قوة ظرفية عالية التأثير، وهذا التحول لا يعكس تراجعاً بقدر ما يعكس إعادة تعريف، إذ تتغير طبيعة الدور دون أن تختفي أهميته، وعليه فإن أي مقارنة لمستقبل الطاقة لا تأخذ بعين الاعتبار هذا التداخل بين التحول والاستمرارية ستظل قاصرة عن تفسير الواقع، فالنظام الدولي لا يتحرك وفق منطق الحتميات التقنية أو الاقتصادية، بل وفق تفاعلات معقدة بين القوة، والجغرافيا، والموارد وهي تفاعلات تضمن، على الأقل في المدى المنظور، استمرار النفط كلاعب أساسي، حتى في زمن يُفترض أنه يشهد بدايات ما بعده.